الفصل الثالث والعشرون

الجغرافي والتنمية في العالم الثالث

قد يكون الانطباع الاولي أن لا ضرورة لتخصيص فصل يعني بمشاكل التنمية في العالم الثالث طالما أن العديد من الامثلة الواردة في الكتاب مأخوذة عن دراسات اكاديمية و اعمال استشارية عن العالم الثالث، تنوعت موضوعاتها بين النظم الزراعية و الاستيطانية في غيانا الى المعرفة البيئية التقليدية للمزارعين في الهند. لا تشير هذه الامثلة الى الانغماس العميق للجغرافيين في موضوعات التنمية فقط، بل وتؤكد اقتران الجغرافيا الحديثة في هذا المجال. إن العديد من الموضوعات التي تطورت نتيجة الثورة الجغرافية الحديثة قد ارتبطت وتبلورت بعد أن وجدت تطبيقات عميقة لها في المختبرات المكانية للاقاليم والدول النامية. في هذه المناطق، تضغط المشاكل الحقيقية لدرجة تستوجب معالجة علمية.

تتطلب العديد من اسئلة التنمية اجابات جغرافية، لا يعني هذا أن بامكان الجغرافيين حل جميع المشاكل، بل لديهم الدراية والتحسس الحقيقي للتعقيد المتأصل بالنظام البشري – البيئي في الحيز والزمان. إن وصف نظام إروائي كبير وإثارة اسئلة مناسبة حول نقص في أداءه يتطلب خبرات متنوعة في :- الجغرافيا الهندسة، فيزياء التربية، المعادن، علم الانسان، برمجة الحاسبة، نظريات النظم والسيطرة، علم الارض، الزراعة والاقتصاد. وتثير عادة مشاكل التنمية اسئلة عن المواقع وسهولة الوصول، شبكة الاماكن المركزية وديناميتها، التبدلات التي تحصل في الصلات، كفاءة التدفق (ناس وسلع وأموال)، انتشار الافكار والمبتكرات المعلومات التي تم الحصول عليها باستخدام تقنيات التحسس النائي، وغيرها. وحتى الاسئلة التي تتعلق بالمراكز والضواحي، على مختلف مستوياتها من سهولة وصول القرى الى الخدمات العصرية، الى العلاقة بين العالم الاول والثالث. جميعاً ذات سمة جغرافية تعنى بالعلاقة بين الانسان والبيئة بنظرة نظامية منهجية وتحليل مكاني.

ماذا لو أراد بلد ما البدء بحركة نشطة وأعمال هدفها اعادة توزيع المصادر والموارد، أي ما نسميه بلطافة "التنمية". أقول نسميها بلطافة لأن مصطلح تنمية ذو صلة بمثالية القرن التاسع عشر، مع هذا فلها نتائج قد تكون وخيمة على حياة الافراد لتأثيرها على العلاقات التقليدية. ويجب أن لا نخلط بين النمو الصرف الذي يقاس بطريقة حسابية سهلة والتنمية الحقيقية. فقد يكون لبلد فقير دخل مالي كبير لوجود مصادر طبيعية مثل الحديد أو النفط الذي يستثمر بسرعة ويذهب القليل منه الى التنميات الحقيقية التي ترفع مستوى البلد باكمله وتساعد الناس جميعاً وتوفر اسس الديمومة ذاتياً بعد زوال المصادر الطبيعية. ويبدو أن الجميع تعيش ليومها وتنس الغد، وهذا صحيح في بلدان عديدة بما فيها بريطانيا وفينزويلا لاعتمادها على النفط في سواحلها دون تنميات بعيدة المدى. لذا نؤكد أن مصطلح التنمية معقد اكثر مما يبدو ولكنه يعني، بدرجات متباينة، التغيير وإعادة تركيب الحيز الجغرافي.

عندما تتغير الاشياء بسرعة يصبح توقع مسارها صعباً وقد تبدو غامضة وغير منتظمة. لنفترض وجود مجموعة بشرية تقليدية منعزلة، طرز حياتها واحدة سنة بعد أخرى، قليل من الافكار الجديدة تتصارع مع القديمة، يتبع الناس القواعد التي الفوها وعرفوها جيداً، وقبلت شبكة العلاقات المتداخلة وكل شيء مستقر يمكن توقعه، مع القليل من المفاجآت. بالمقابل، مجموعة أخرى منعزلة كسرت عزلتها باقامة طريق جديد يوصل اليها البضائع الجديدة، الافكار الجديدة، فرص جديدة، نمو في التعليم، توفر معلومات اكثر، أسواق جديدة، تبدل في انماط استعمالات الارض، ولم تعد الحكمة القديمة والقناعة مقبولة ومناسبة، تبدل في العلاقة بين الشباب والكبار، النساء والرجال، جميعها تبدل تحت تأثير لافكار الجديدة. الطرق التي بنيت لنجلب الحضارة للناس قد اصبحت مخرجاً للشباب ومهرباً من الريف الى الاضواء البراقة في المدن، ولم يبق شيء مؤكد و أصبحت الحياة مليئة بالمفاجآت.

يعتقد Bernard Marchand بأن التنمية تؤدي أولاً الى مستوى عالٍ من المفاجآت وحالة لا انتظام ولا ضمان ومن ثم تتناقص المفاجآت لتنتهي بحالة من الاستقرار والتوقع، فالتنمية تمر بمرحلة تذبذب انتقالية مشوشة تسبق الاستقرار وارتفاع في المستوى المعيشي (بكل معاني الكلمة)، وإلا لماذا التنمية؟ جغرافيا، هذا الرأي قريب من فكرة Torsten Hagrstrand، ولربما نستطيع رسم خرائط لحالات الاستقرار والتبدل، خرائط الاحتمالات لتقييم خصائص المنطقة المختلفة التي يمكن التوقع بها. يمكن تقييم حالة الاستقرار في

المدن أو حالة اللامفاجآت، أي قياس المعطيات المؤدية اليها مثل توفر مياه الشرب، نسبة وفيات الاطفال، مستوى الدخل، وعندها نكون قادرين على التوقع للعديد من المعطيات الاخرى ذات الصلة. وبالمثل عند تقييم استقرارية المناطق الريفية تقاس معطيات معينة مثل كثافة الطرق، مستوى التغذية، الدخول الى المدارس وعندها يمكن تخمين بقية المعطيات بدقة. ولكن في حالة وسط بين الاثنين، وحيث تلتقي المدينة مع الريف عندها تكون المناطق معرضة الى تدفقات كبيرة من التغيرات ومهما كانت المقاييس فهناك فرصة محدودة لتوقع أي شيء. المفاجيء هنا أن تكون المعلومات التي نحصل عليها ذات قيمة عالية. في هذا المثال البسيط تبدو التنمية كعملية انتشار مختلطة تفقر الى اسفل الهرم الحضري وتتضح باستمرار الى المناطق الريفية المجاورة. في الحقيقة انها اكثر تعقيداً من هذا. وعلينا أن نتذكر أنه بالحديث عن انتقال عملية تنمية فليس هناك انتقال مالم يكن هناك شيء من التركيب يحمل ويشكل هذه التنمية. العديد من الجغرافيين من ذوي خلفيات فكرية متباينة يعتقدون بأن هذه التراكيب العميقة اجتماعياً، سياسياً واقتصادياً هي التي يجب ان تفهم ومن ثم ربما إجراء التبديل عليها وتنميتها وبهذا يتم تعزيز حياة البشرية.

في أية عملية تنمية توجد معطيات محددة يمكن التعامل معها بفاعلية وبطريقة مثالية، أو بطريقة غير فاعلة. ويقصد بطريقة غير فاعلة التبذير وسوء الاستخدام ففي تانزانيا حيث الميزانية السنوية للتنمية أقل من تخصيصات مدينة نيويورك لجمع النفايات والتخلص منها، تعني الطرق غير الفاعلة قليل من المدارس، قليل من المستشفيات، وقليل من ... كل شيء. تدرك اقطار العالم الثالث الفقيرة معنى "التوزيع المثالي للمصادر النادرة" ويطلبون عادة المساعدة وبامكانهم جعل كل فلس يصرفوه يقوم مقام اثنين.

تتعرض حياة بعض الناس الى الخطر نتيجة معاملة بعض الفنيين لعلاقات الحياة المتداخلة بصورة غير حساسة بفرض حلولاً جاءت بها الحاسبة الآلية بغض النظر عن نتائجها على الانسان. وهناك امثلة قليلة عن هذه المعالجة.

إن جميع التطبيقات الجغرافية لنظرية السيطرة والاداء الامثل التي عرفها العالم الثالث قد تمت بعناية وحساسية واهتمام اصيل واخلاقي، فعلى سبيل المثال، باعطاء ميزانية محددة، كيف يمكن رفع مستوى أداء شبكة الطرق الصغيرة المغذية في منطقة زراعية بهدف زيادة تأثيرات خاصة عندما تكون جزء من مشروع تنموي كبير وعندما نعلم أن الأولوية ستؤثر بدورها على الأجزاء الأخرى في النظام. عالج هذه المشكلة Thomes

Leinbach في ماليزيا و أندونيسيا. وهذه من الموضوعات شديدة التعقيد تنتج إنفجارات متكاملة، عرضنا بعضها في هذا الكتاب، تتطلب البدائل المتاحة «نعرض ثلاث من ألاف الاحتمالات» ربطا أوليا بالطريق الرئيسي، فليس هناك فائدة من تحسين وزيادة طاقة الطريق في الإقليم مالم يكن مرتبطا مع العالم الأكبر، لذا ستخصص أموال محددة إلى بعض الطرق دون غيرها، ويتم العمل بعناية بالتتابع حسب درجة التأثير. جميع هذه يجب أن تتم بإدراك أن بعض الصلات ستكلف أكثر من غيرها، لذا تستخدم الميزانية بسرعة. وإذا أختير تشييد طريق جديد فقد لا يبق ما يكفي لتحسين الطرق الموجودة إصلاً، ستكون بعض المناطق أكثر ملائمة للإنتاج الزراعي من غيرها، وعلينا أن نكون منتبهين هذا من سهولة الوصول إلى الأماكن المركزية على شبكة النقل. ففي أمريكا في القرن التاسع عشر كانت المدن تتنافس على مد خطوط السكك الحديدية. وفي قرى العالم الثالث تستخدم المفاوضات والضغوط السياسية على المسؤولين للحصول على طرق جديدة. لهذا الغرض يكون الاستشاريون الأجانب أكثر فائدة لعرض وجهات النظر البديلة وإعطاء المسؤولين كبشا للفداء.

لم تعد هناك حاجة لإعتماد فنيين مدربين من الخارج والإيصاء باستخدام حلولاً من الحاسبة الألية. فطرق الإداء الأمثل وبرامجيات الهدف تساعد الجغرافي والمخطط المحلي في مناقشة المصادر والحاجات وتراتبها والعمل على إيجادالبدائل. فقد يكون الناس المعنيين راغبين في أداء الأهداف بهذا التراتب، ثم يقول الجغرافي بعد إستخدامه برامجية الهدف أن الطريق الأمثل لتحقيق الأهداف وبمصادر مالية محدودة يكون بالشكل التالي. وقد يجيب المخطط المحلي ولكننا لا نريدها بهذه الصورة. عندها يجيب الجغرافي بإن على المخطط إعادة النظر وتقييم الأهداف والأولويات. بهذه الطريقة من الأخذ والرد أصبحت برمجيات الحاسبة والحلول التي تقدمها أكثر فائدة من خلال النظر إلى مختلف الأحتمالات والمعطيات وصولاً إلى الأكثر توافقا.

في العديد من خطط التنمية تكون الأحتملات التجميعية حجر عثرة لأنها تتطلب برامجيات كفوءة وحاسبات حديثة لإنتاج وتقييم جميع البدائل. ففي Karnataka في الهند محلاً تتوفر لدى المخططين الرسميين المصادر لأضافة (١٤) مركزاً جديداً للخدمات الصحية الأولية إلى نظام يضم (٥٥) وحدة. تقدم هذه الوحدات الصغيرة الرعاية الطبية الأساسية على مستوى القرية. تكمن المشكلة في ثقتهم بحل كفوء، فقد قسموا الإقليم إلى وحدات سكانية تضم كل منها (١٥) ألف نسمة، ولكل وحدة من هذه الوحدات مركزا صحيا. ولكن

هذا التقسيم الجغرافي لا يأخذ بالحسبان العلاقات بين القرى ولا تفاعلها مع بعضها لذا قد أصبح حاجزاً امام تنفيذ البدائل الأخرى. وقد كان Gerard Rushton قادرا على توضيح أن الخطة المقترحة المعتمدة برامجيات الحاسبة الخاصة بتقييم البدائل أكثر كفاءة بقياس جميع الأولويات التي وضعها المخططون الرسميون أنفسهم. فمعدل سهولة الوصول قد إزداد بنسبة (٢ . ١١٪)، وأبعد مسافة ينتقلها الشخص قد أنقصت (٨) كلم وزيد عدد القرى والأشخاص الذين تخدمهم الخطة.

يبرر الأهتمام بالحلول المثالية على المستويات الكبيرة أيضاً. ومن الحالات المأساوية في عصرنا الحالي ما يحدث في منطقة Sahel غرب إفريقيا، حيث تتبدل الأنماط المناخية والضغوط البشرية كبيرة على بيئة هشة مما يؤدي إلى زيادة حركة الهجرة. في أوائل السبعينات حصدت مجاعة عشرات الآف من الأرواح، وجرت محاولات لنقل الطعام إلى المحتاجين هناك. وعلى الرغم من أن هذا مسعى إنساني إلا أنه أخفق فقد كان المسؤولون عن الأغاثة قليلو الدراية بأحوال الطرق المؤدية (وتباين طاقتها حسب مواسم الجفاف والرطوبة) والنمط الأمثل للحركة. لقد كسرت المحاولات الأنسانية وفشلت بسبب الحواجز والتعقيدات الأدارية وإجراءات الجمارك في الموانيء وبطيء الحركة. لقد أشار أحد مراسلي الصحف إلى أن جردان ميناء Dakar وحدها ستسمن جراء المساعدات الأنسانية المكدسة هناك. لقد إختفى الطعام المخصص للأطفال الجياع ليظهر ثانية في أسواق القطاع الخاص، وكانت الرشاوي والفساد تعمان البلاد.

المشكلة هنا جغرافية معيارية حسب نظرية الأداء الأمثل. كيف ترسل السلع من نقاط الفائض (الموانيء) إلى نقاط النقص (مراكز التوزيع في الداخل) بطريقة فاعلة عندما تكون طاقات الطرق الإستيعابية والموانيء محدودة؟

من السهل إعتماد الحاسبة ونماذجها لمثل هذا النظام كخطة عالمية خاصة وأن الرئيس الأمريكي الأسبق فورد قد طلب من الأكاديمية الوطنية للعلوم تقييم قدرة البلد للإستجابة إلى حالات الطوارىء على المستوى الكبير.

شكلت هيئة خاصة لهذا الغرض وكتبت تقريرها الخاص ولم يشر إلى أكثر مما قاله رجال الصحافة. لذا تم حفظه ونسيانه. وعندما ظهرت المجاعة من جديد في الثمانينات لم يكن هناك من هو مهيأ للعمل أكثر من السابق. يمكن نمذجة النظم الجغرافية على المستوى الكبير لتشمل تفاعلات معقدة بين الأنسان والبيئة الطبيعية، وبالتأكيد لدينا المصادر التي لا

تقارن مع العديد من الخطط غير الكفوءة. بإنتقالنا من ماساة غير منظورة إلى آخرى كل ما نفتقده لوقف هذا الإرادة الصادقة.

إن خطة التنمية، وعلى إختلاف مستويات حيزها الجغرافي، تتعلق بالربط بين عدد كبير من الأشياء المختلفة وتكاملها، لهذا السبب تكون وجها لوجه مع منهج تحليل النظم System approach. ومن أبرز العاملين في هذا المنهج المتكامل الجغرافي Akin Maboyunje الذي له رصيد جيد في خدمة العديد من الأقاليم في التخطيط القومي في نايجريا. وفي العديد من الأقطار تكون الخطة عملية نقل للناس والمصدر وليس فقط نموا قصير الأمد والمساعدة فيتحقق أهداف يطلبها الناس إنفسهم. تثير مسألة الأهداف موضوع القيم التي يحملها الناس، وهي نتاج الحضارة التي يعيشوها وليس التي تفرض عليهم من الخارج.

ومهما كانت التسميات رأسمالية، إشتراكية أو شيوعية (وفي الغالب تكون مختلطة بدرجة مربكة) فإن تخطيط الأستثمار والتدفقات هما شرط التنمية القومية. ومهما كانت أهداف التنمية واضحة فإن الفرصة لتحقيقها تزداد بزيادة إدراك المخططين الصلة بين أجزاء الخطة وكيف يؤثر جزء من التنمية على الإجراءات الأخرى. إن التفكير النظامي إلزامي اليوم. وبالمقابل، إذا لم يكن الهدف المركزي للخطة إيجاد حياة إنسانية متقدمة فلماذا نتعب أنفسنا ونفكر بإهداف ومشاريع التنمية وخططها؟

للتوضيح نأخذ مثالاً من الهند عن السيطرة على نظام بيئي كبير مثل مشروع ري. من أكبر المشاكل في هذا النظام هي زيادة مساحة الأرض المروية وزيادة إنتاج المحصول. إن السيطرة الجيدة جوهرية لتحقيق أفضل الأنجازات وأفضل إنجاز يعني حياة أفضل.

أول ما يجب أن يرى هي أجزاء النظام ثم الناس المعنيون بإتخاذ القرارات حول هذه الأجزاء وهم يسلكون هرما من المسؤوليات المختلفة. وإن النظام الطبيعي يماثله نظام سيطرة بشري. ففي أعلى النظام توجد السدود الكبيرة والمهندسون ذوي الخبرة العالية الذين يسيطرون على تدفقات المياه إما لأغراض صناعة الكهرباء أو للري. إستعمالان غير متوافقان لأن الطلب عليهما كذلك، فالطاقة الكهربائية للمدن، لليوم، أما الري فللريف، للغد. بإطلاق جريان المياه في القنوات الرئيسية لعدة مئات من الأميال تتشكل نظما ثانوية محلية. تتدفق المياه عبر نظم توزيعه تدعى القنوات الفرعية. ثم قنوات ثانوية وقنوات ري وكل منها بمستوى تراتبي أدنى إنتهاء بسواقي الحقول الزراعية إن النظم الطبيعية والبشرية للسيطرة

منتشرة على سطح الأرض، وقد لا تكون الصلات وتدفق المعلومات بين أجزاء النظام متكاملة. فقد يعرف القليل عن - الوقت الفاصل بين حلقة وأخرى، وعن نسب التسرب، عن الخلل في النظام، عن رطوبة الترب، متطلبات المحاصيل من المياه، الجدول الزمني، نسب الطين والطريقة التي تزداد فيها نسب الملوحة مع كل إستعمال غير مقنن للمياه. وإن الإهمال وعدم ضمان السيطرة على النظام يزداد بسرعة نزولاً من أعالي النهر، فالاتصالات تتناقص وتتداعى أجهزة الرقابة والتي تعني فقدان التغذية الإسترجاعية للمعلومات. وقد تكون الأهداف محددة بطرية غير كفوءة، أو إنها تتعارض مع بعضها، وبهذا لا يمكن توجيه النظام لتحقيق الهدف.

في الهند يبدو في الغالب أن إجراء نظام الري تدار وتنظم بصورة أفضل عندما توجد أماكن إقامة ودار إستراحة خاصة للمسؤولين الذين يزورون أجزاء النظام، وحيث توجد الهواتف وتكون الأتصالات متوفرة لتوفيرها المعلومات وإيصالها. فالمعلومات جوهرية لتكون الإدارة فاعلة. وقد لوحظ أن نصب أجهزة الهواتف في قرى سيريلانكا قد ساعد الفلاحين في الحصول على (٥٠٪) زيادة في المحصول، وقد وفرت الهواتف ل (١٤٦) قرية مصرية محققة فوائد تعادل (٨٥) ضعفا لكلفتها. فللمعلومات قيمة عالية حقا.

من الضروري التذكر دوما أن النظم تتداعى بتقادم الزمن. فمشروع الري يحتاج إلى ديمومة الصيانة والترميم، كذلك الحال مع النظم البشرية. فالرشوة والفساد متوطنان في الأقطار الفقيرة (وأكثر سيادة في الأقطار الغنية). في مشاريع الري الكبيرة، يدفع المقاولون الرشاوي للحصول على عقود لتنظيف قيعان الأنهر والجداول وإدامتها. ولما كانت أسعار الأراضي تتأثر كثيرا بتوفر الري لذا يشكل هذا حافزا مهما للسيطرة على المياه لصالح مناطق على حساب مناطق أخرى. وقد تدفع رشاوي كبيرة للحصول على مناصب في إدارة الري، تتناسب هذه مع مرتبة المنصب أو الموقع. وقد يبدو من غير المناسب التحدث عن الرشاوي في الدول النامية، إلا أنها حقيقة تؤدي إلى تبذير المصادر النادرة جداً دون إستعمالها بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف خطط التنمية والرفاه الإجتماعي.

ففي غانا، على سبيل المثال، يعوض الوزراء السابقون بعد كل تغيير بأموال تضاف إلى حسابهم في زيورخ، وإن التزيف المالي شائع، وغزير أحيانا. فالمردود الشائع في نايجريا (٣٠) مليون دولار، وقد حصل أحد رجال الأعمال على ربح قدره (٢٠٠) مليون دولار في سنة واحدة من عقود مع الدولة. وكان رصيد إبنة احد الحكام، الطالبة في إحدى

جامعات الولايات المتحدة، (٥) ملايين دولار «إنجاز حقيقي في الإقتصاد في النفقات». وقد أشير إلى أن السيد Bokassa «إمبراطور سابق» يخبيء (٢) بليون دولار، مبلغ يمكن أن ينجز العديد من الطرق الجديدة، المدارس، المستشفيات، مشاريع صناعية، وأخرى زراعية. إن أية محاولة لوصف ونمذجة مشاريع التنمية المعقدة بمفردات النظم ومنهجيتها يجب أن تنتبه إلى هذا التسرب، فليس قنوات الري وحدها التي تقوم بعملية التسريب.

• على الرغم من اننا قد نفكر غريزيا بالمشاكل الزراعية بمفردات النظم وبهذا المنهج الواسع عند وصف تركيبة النظام، إلا أن إتخاذ القرار والسيطرة يؤثران على المناطق الريفية بكل السبل المباشرة وغير المباشرة.

تتمثل أكثر المشاكل تعقيدا في الأنفجار السكاني في العديد من مدن العالم الثالث، ولا يمكن معالجة هذه بفاعلية بعيدا عن بقية أجزاء النظام وعناصره. وقد جاء إدراكنا لهذا متأخرا، فالزيادة السكانية الهائلة سببها الزيادة الطبيعية وموجات الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدن والإستجابة الجزئية لقرارات إستثمار قد أتخذت قبل عقدين أو ثلال من الزمان. إن نسبة كبيرة من القروض التي منحها البنك الدولي قد صرفت على البنى الإرتكازية التحتية Infrastructure، مثل النقل والأتصالات لمساعدة التنمية الزراعية في المناطق الريفية. وقد كانت النوايا صادقة، ولكن لم يكن أحد في تلك الأيام ينظر إلى النظام نظرة شمولية. فعندما تتحسن الأتصالات ويتغير تركيب الحيز الجغرافي فلا غاية أن يعاد توزيع الأشياء التي تعيش هذا التركيب. إن الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة واسعة جدا لدرجة دفعت بالبنك الدولي أن يغير سياسته كليا، وقد أجبر على تقديم مساعدات كبيرة لتخطيط المناطق الحضرية لتوفير التسهيلات الصحية الاساسية من مياه وتصريفها، إسكان ورعاية صحية. وكل واحدة من هذه تشكل بمفردها نظاما ثانويا يتصل ويكمل النظم الأخرى.

فعلى سبيل المثال، ان توفير المياه لسكان مدينة تنمو بطريقة إنفجارية يعني الأخذ بالحسبان جيولوجيتها، هايدرولوجيتها، الترب وكذلك نظم التصريف الطبيعية والبشرية. ثم إن نظم التصريف لا تحمل الفضلات البشرية فقط (العديد منها ينقل الأمراض) بل كذلك الفضلات الكيماوية. فإذا كانت حنفيات المياه في العديد من المده الأمريكية تضم الآن أكثر من مائة مادة كيماوية لم تكن موجودة قبل ثلاثين سنة خلت فعلينا ان نكون قادرين على تجنب عملية التلوث هذه في دول العالم الثالث النامية من خلال التخطيط المناسب والسيطرة على النظم الأساسية والجديدة.

يمكن القول بإن العديد من المشاريع الكبيرة، وحتى الناجح منها، يميل إلى خدمة مصالح الطبقة العليا والمتوسطة، وإن إنتشار الفائدة نحو الأدنى إما يبقى نظريا أو يسير ببطء وبصورة غير ناجزة. لهذا السبب نعتقد ضرورة أن يكون الإنتشار من الأدنى نحو الأعلى وليس بالعكس، والتأكيد على ما أسماه Lakshman Yapa إقتصاد السلع الأساسية. أي البدء بتوفير الطعام، المأوى، الملابس، الصحة والتعليم الأساسي للسكان. لاحظ إن جميع مشاريع التنمية الكبرى المنجزة خلال العقدين المنصرمين قد أدت إلى أن ينال ثلاثة أرباع سكان العالم زيادة قدرها أقل من دولار واحد سنويا. بينما (٤٠٪) الأكثر فقراً أسوأ مما كانوا عليه قبل البدء بالمشاريع.

تنبع المشكلة من النظرة التقليدية لعملية التنمية التي تفصل في الغالب بين المعطيات الأقتصادية والجوانب الأجتماعية والسياسية والبيئية. فالبلد الفقير من العالم الثالث يعامل كأي بلد متقدم معاصر ولكن في مرحلة أدنى من مراحل التقدم. التنمية، ببساطة، هي نشر رأس المال، الإبتكارات، التقنيات وغيرها من العالم المتقدم إلى العالم النامي. إنها نوع من التقليد باستنساخ الأنماط الإستهلاكية من الأقطار الغنية.

المشكلة أن سلةالسلع المعتدلة للفرد من الطبقة المتوسطة تساوي (٦-٨) سلال من السلع ألاساسية، أو إن الشخص الواحد من الطبقة المتوسطة يعادل ستة أشخاص من الطبقة ألادنى. إن هذه العادات وسياقات التفكير قد جاءت مع تقليد التنميات ألاخرى دون تفكير فيها ونقدها وإختيار منها ما يناسب وترك ما لا يناسب. فالتقنيات الصناعية التي تعتمد ألايدي العاملة بكثافة وكذلك نظم ألانتاج المماثلة قد أهملت لتحل محلها تقنيات جديدة، كما في الثورة الخضراء (الفصل ٢٢). وكما لاحضنا فان الاحتياجات الخاصة الى الري، المخصبات الصلبة والمبيدات التي أثرت على البيئة قد جاءت لصالح كبار أصحاب ألاراضي مما أدى الى زيادة الفجوة بينهم وصغار المزارعين. إضافة الى هذا، فان ألاراضي المخصصة لإنتاج محاصيل غذائية قد زرعت بمحاصيل تخدم ألاطعمة المرفهة مثل اللحوم. فالهكتار الواحد من ألارض المخصص لإنتاج غذاءً للدجاج يمكن ان يوفر متطلبات البروتين بحدودها الدنيا الى(١٤٣٠) شخص. وإذا أستخدم هذا الهكتار من ألارض لزراعة فول الصويا الذي يستهلك من قبل البشر مباشرة فانه يوفر الغذاء ل (٢٢٧٠٠) شخص. وفي الهند يمكن إعادة توزيع (٢١١٥٠) معمل صغير لأنتاج الميثان على مساحة أكبر لتنتج (٦) مليون ميكا واط من الطاقة الكهربائية، (٠٠٠ ٢٣٠) طن من سماد النتروجين وتشغيل (١٣٧٥٠)شخصا للحصول على (١٫٠٧) بليون ربية. أو معمل حديث يستخدم الفحم لأنتاج

ذات الكمية من المخصبات يستهلك (١ر٠) مليون ميكا واط ويشغل فقط الف شخص ويكلف (٢ر١) بليون ربية.

إن الخطأ القاتل في معظم التنميات راجع الى أن النظرة الى أقطار العالم الثالث كاجزاء من تركيب عالي ألاتصالية مفقودة والنظر اليها كنظم مغلقة تتم التنمية فيها بغرضها من الخارج. إن كل قطر مرتبط بالاقطار من ألاخرى، ويمكن أن تتبدل شبكة ألاتصالات كليا. وحتى الأقطار ألاوروبية، مثل البرتغال عاشت حالة إنقطاع مفاجئة. فاذا نظرنا الى ألاقطار وكأن لها أبعاد مختلفة (الولايات المتحدة كبيرة ولها أبعاد عديدة بينما تشاد صغيرة جدا بابعاد قليلة)، لذا فان هذه ألابعاد قد تتأثر بالاحداث السياسة. بعد ثورة البرتغال عام ١٩٧٤ وهي من أقل الثورات إراقة للدماء وأكثرها سلاما وأنهت حكما تسلطيا دام أربعين سنة تدهور وضع البرتغال وعزل عالميا، وبعد سنوات قليلة وجد أن الحكومة الجديدة يساريه ولكن ليس كثيرا لذا سمح بإعادة العلاقات معها.

إن العلاقات الدولية تعني أن عملية التنمية في العالمين الأول والثالث مرتبطتان بطريقة تعكس الصلات الأستعمارية السابقة. يعني هذا أن كل تنمية إضافية في القطر الغني قد جاءت على حساب بلد فقير. تأريخياً، للاستعمار البريطاني تأثير على الزراعة في الهند، حيث يميل المزارعون إلى إنتاج محاصيل للتصدير تشغل المصانع الأنكليزية، وكل دورة عكسية في الهند وفي قدرتها على توفير السلع الأساسية لشعبها. كذلك الحال في سيرلانكا حيث الغطرسة الأنجليزية قد إمتلكت الأراضي لتبيعها بإسعار خاصة للتجارالأنجليز لأنتاج الشاي. وقد أصبح المزارعون عمال إنتاج محاصيل للتصدير لا لإنتاج الغذاء لهم. نرى مرة أخرى نظاما ديناميا يعمل، ولكن كيف ستتم السيطرة عليه وتحويله لأنتاج السلع الأساسية والضرورية للجميع؟

للتنمية جانب آخر يمكن إهماله، دور التدريس في الجامعات. فالجامعة مكان تبادل المعلومات والخبرات. وقد مارس هذه الصيغةMichael Chisholm وعقد حلقة نقاشية تضم مسؤولي الزراعة في بعض دول العالم الثالث ليكتب بعدها مؤلفة عن العلاقة بين المستوطنات الريفية وإستعمالات الأرض مستخدماً نموذجاً بسيطاً مؤشرا الدرجة العالمية من الأنتظام الواضح في إستعمالات الأرض وخصائصها في العديد من المناطق المدارية. لدى العديد من أساتذة الجامعات طلبة من أقطار العالم الثالث، ولديهم خبرة في التعليم منهم وذلك لأن تطور نظرية ما في بيئة معينة يحتاج إلى الاختبار في بيئة أخرى.

وقد تكون لحالة المدرس والقيم التي يمارسها مع طلبته أثار حاسمة على الطلبة. وقد لوحظ أن طلبة دول العالم الثالث الدارسين في الجامعات الغربية قد بشبعوا ببعض أسوأ حالات نظم التعليم في بلدانهم. نظم قد تشكلت قبل الإستقلال، وبعضها غير مناسب وبدون منطق لدرجة الإستغراب أن يقبل بها إنسان يمتلك عقلاً في جامعة غانا مثلاً، تعود الطلبة التجول بالعباءة الجامعية حتى وإن كانت درجة الحرارة (٣٥) مئوية في الظل، وان قسم اللغات يدرس اللغة اليونانية واللاتينية وليس العربية، ويدفع الطلبة لاختيار الفرع الادبي بينما يحتاج البلد مهندسين، مختصين بالترب، بالمياه، زراعيين، وراثة، جغرافيا، ومن الصعب ان لا تشعر ان النظام التعليمي في الولايات المتحدة هو الاكثر تناسبا مع احتياجات غانا.

تعتمد الكتب المنهجية وسيلة وحيدة للدراسة دون التعلم مباشرة من الملاحظة والخبرة الذاتية، والشعار السائد في جامعات دول العالم الثالث «إبق يديك نظيفة» فطلبة الجغرافيا ونادرا ما يتركون المكتبة للقيام بدراسات حقلية، وقد يمكن احد المدرسين الطموحين في جامعة Kumasi وبقرض من اليونسكو ان يوضح مدى استفادة الطلبة من المشاركة في دراسة المشاكل التخطيطية عمليا وتطوير استيعابهم للمشاكل والمادة العلمية في وقت واحد. بالمقابل، فان طلبة الجغرافيا من جامعة زامبيا يأخذون دراسات عملية من البداية تعرفهم بالمنظور الجغرافي المعاصر واسهامات الجغرافيا في التنمية. كذلك كان الحال في جامايكا، فللعديد من الطلبة خبرة مباشرة في دراسة المشاكل الحضرية الناجمة عن الهجرة من الريف، خاصة في العاصمة Kingstor التي تضم حوالي نصف سكان الدولة، ويدرس طلبة الجغرافيا في جامايكا المعطيات الاجتماعية والاقتصادية لاستصلاح الاراضي ومشاريع الاستيطان بعد ازالة صخور Bauxite من الوادي. ان النظرة الى الجغرافيا العملية والتطبيقية اكثر اشراقة اليوم، ولكن لا زالت الحاجة قائمة إلى جغرافيين من الجامعات يفكرون بعناية لوضع مناهج تساعد طلبة العالم الثالث للمساهمة في دراسة المشاكل التي تعاني منها بلدانهم.